

نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها

أ. الصادق دهاش

المركز الجامعي

– المدية –

مقدمة:

بعد أربعين سنة من الاحتلال الفرنسي الغادر، والحكم العسكري المباشر للجزائر، توفرت عوامل الثورة للشيخ الحداد والمقراني، فانتفض الشعب الجزائري بقوة سنة 1871م، هذه الثورة اعتبرها بعض المؤرخين أول وأهم ثورة شاملة، بعد الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

وفي الحقيقة، هي ثاني أهم ثورة، مع ثورة الأمير عبد القادر من حيث المجال الجغرافي والتنظيم والقمع التي تعرضت له.

فرغم قصر مدة ثورة 1871، إلا أن الطريقة الرحمانية كانت حاضرة بقوة، عن طريق مرديها وعلى رأسهم الشيخ الحداد، شيخ الطريقة الرحمانية بصدوق، ومنها انطلق صوت الله أكبر مدويا في سماء منطقة القبائل الصغرى، إن هذه الثورة صورة واضحة المعالم لاستمرار الأجيال وتواصلها، أب عن جد، في حمل مشعل الحرية، والانعقاد، والأمانة، والتحرر، مسجلة بذلك نضال شعب، حنكته التجارب فأخذ على نفسه عهدا بأن لا يخون تضحيات من سبقوه حتى النصر أو الشهادة، إلا أن الحصيلة كانت ثقيلة جدا، ولكنها ضرورية، وواجبة لشعب عاهد الله والوطن على تطهير أرض الجزائر من أوغاد وعلوج فرنسا.

يسلط هذا البحث الضوء على تلك الصور، والمشاهد الوحشية، التي قابل بها الاستعمار الفرنسي هؤلاء الثوار، فكانت النتيجة مأساوية، في الأرض والعرض والنفوس، مما تولد عنه آثار نفسية، تجلت مظاهرها الأدبية، والسياسية، والدينية في أدبيات الجزائريين، وحتى في أدبيات الفرنسيين أنفسهم، صانعين من آلام وجروح ومآسي الجزائريين انتصارات وبطولات مزيفة.

والحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة، أنني اخترت هذا الموضوع، لربط الأسباب بالنتائج لتتضح الصورة النهائية لهذه الثورة، لأنه سبق لي أن تطرقت إلى العوامل الداخلية والخارجية لاندلاع هذه الثورة.

I - الآثار السلبية:

1: بعد انطفاء جذوة هذه الثورة، وتحكم المستعمر الفرنسي في الوضع، جاء دور الانتقام الأعمى من السكان الأبرياء العزل الآمنين، فسلط عليهم شتى أنواع التعذيب وفنونه، التنكيل الاغتصاب، والمصادرة، وفوق كل هذا وذاك، الإعدام، النفي والأعمال الشاقة التي طالت كل مشتبته فيه، دون رحمة ولا شفقة، فكان الخطب جللا، والمصيبة أكبر، والصبر أجمل والذي تحمل به عامة الجزائريين، منتظرين رحمته وفرجه ليس إلا، محتسبين أمرهم لله، الذي لا تنام عيناه، صامتين صمت الأحياء الأموات، مدركين لقضاء الله وقدره، متيقنين أكثر من ذي قبل، بأن خسران معركة، ليس معناه خسران الحرب، فالحرب طويلة تتطلب أعداد أجيال وأجيال فكان النصر، أخيرا، حليف الجزائريين على يد جيل نوفمبر.

أ- تنصيب محاكم وهمية:

يُخطأ من يعتقد بأن القضاء على أي ثورة، هو ضرب رؤوسها. إن فكرة الثورة والتحرر من نير الاستعمار كانت كامنة في عقول كل الجزائريين، الأحرار الشرفاء، لا شيء إلا أنها قضية شعب بكامله، ولا يخص طبقة دون طبقة أخرى، أو جهة دون جهة أخرى، فهذا الخطأ الإستراتيجي الفادح هو الذي أوقع المستعمر الفرنسي في الخطأ، فألصق كل الثورات، بأصحابها وادعى بأن الفقر والتعصب⁽¹⁾ والجهوية، كانت أسبابا رئيسية لكل الثورات، لذلك

وضع مخططات جهنمية، لتصفية هذه الثورات، من زعمائها ورموزها الثورية، لكنه كان يقتل قائدا فيظهر العشرات مثله أو أكثر منه، ويخمد ثورة فتظهر أخرى، وصدق من قال بأن "الاستعمار تلميذ غي" لا يستقرأ التاريخ ولا يستفيد منه، أمام شعوب فقيرة وأمية، ولكنها واعية بالفطرة والسليقة، تأبى الحياة من دون أصالتها، وهويتها مهما تبدلت، الأحوال وتغيرت الأسباب.

فصدر حكم الإعدام، في حق الإخوة الخمسة للمقراني، وابنه من طرف المحكمة⁽²⁾ والنفي إلى شبه جزيرة كليدونيا الجديدة⁽³⁾، فبقوا إلى غاية السماح لابنه بدخول الجزائر سنة 1927⁽⁴⁾.

لم ترحم العدالة الفرنسية، الشيخ الحداد، رغم كبر سنه، حيث تجاوز الثلاثة والثمانين، فحكم عليه بالسجن الانفرادي، يوم 19 أفريل 1873، لمدة 5 سنوات، إلا أنه توفي في سجنه يوم 29 أفريل من نفس السنة، أي بعد 10 أيام فقط قضاها في زنزانته، أما سي عزيز فنفي إلى معتقل كليدونيا الجديدة، رفقة 104 أشخاص في مجموعهم⁽⁵⁾، وفي سنة 1882 سمحت لهم السلطات الفرنسية، بالعودة إلى أرض الوطن، فدخلها الونوغي بومزراق، بعد غياب دام حوالي 31 سنة⁽⁶⁾.

توفي بومزراق الأب، في 13 جويلية 1905، وعمره 66 سنة، ودفن بمقبرة سيدي أحمد بالجزائر العاصمة⁽⁷⁾.

2: كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية، تعتبر كل الجزائريين رعايا، بما فيهم المتجنسين، فأحيانا، لا يشفع لهم تفانيهم في خدمة الاستعمار، فهاهو الشيخ بن علي الشريف⁽⁸⁾، هو الآخر قدم للمحكمة، وكانت نتيجتها طرده من الجزائر

ونفي أيضا إلى كليدونيا الجديدة، شاركه في ذلك محمد نايت عمار، بطل بني بني، والقائد علي أوقاسي، بطل قبيلة عمراوة⁽¹⁰⁻⁹⁾.

كثير من قادة الثورة، حكم عليهم إما بالإعدام شنقا، كعلي بومزراق وغيره، إلا أن تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية⁽¹¹⁾ حال دون ذلك، فحكم عليهم بالنفي، وأنقذ بذلك، صورة فرنسا من تلطيخ سمعتها وتشويهها أمام الرأي العام والعالمي خاصة وإنما على حديث عهد، قريب نسبيا من حادثة ظهور الثورة الفرنسية. 84 سنة فقط من ظهورها، وهو عمر الشيخ الحداد، ولذلك لم يكن هذا القرار حبا في الجزائريين، أو تعاطفا مع قضيتهم العادلة، وإنما لذر الرماد في عيون الناس حتى يقال بأن فرنسا راعية حقوق الإنسان، وإنما تعفو عند المقدرة، وفي حقيقة الأمر يعد هذا سيناريو تضليلا ليس إلا.

تضاعف حقد وكرهية المعمرين للجزائريين، بينما كان يمكن أن يكون العكس، لأن الجزائري هو الضحية وهو القضية، حتى أن أحدهم، تمنى بتقديم كل عربي جزائري للمحكمة سواء، كان مذنبا أو بريئا، إن هو أصبح قاضيا، في المستقبل، فهو يتلذذ بقدوم هذا اليوم السعيد في حياته، فالسعادة في رأي الفرنسي المتعصب، تكون على حساب الحق والعدل والحرية.

وراح المعمرين بحقدهم الأعمى يمارسون القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد، لأي جزائري مسلم لمجرد الشك.

بهذا يكونون قد قتلوا ستة وثلاثين عربيا بالغرب من مدينة باتنة لوحدها⁽¹²⁾.

ويصور لنا السيد، مونتونيكا من جهة أخرى، مجزرة ضد الإنسانية، ارتكبتها فرنسا الاستعمارية، في حق الأبرياء من الجزائريين، فقد أحصوا، في

إحدى المعارك، ما لا يقل عن ألفين وثلاثمائة قتيل، من النساء والأطفال، أما عدد الجرحى، فلا يعرف بالتدقيق، لسبب بسيط وهو أنهم لم يكونوا، يتركون الجرحى على قيد الحياة.

يلقى السيد الزبير سيف الإسلام على هذه الصورة البشعة من تاريخ الجزائر ويتساءل هل أخذت هذه الوحشية روح الوطنية في أبناء الجزائر فيجيب نفسه فيقول "لا لم يهنأ المستعمر ولم تنم عيناه ولم يطمئن لوجوده"⁽¹³⁾.

كلفث ثورة 1871 الشعب الجزائري غالبا، فكانت النتيجة جسيمة جدا، حيث أسفرت على ما لا يقل عن ستين ألف شهيد، ومحاكمة أكثر من عشرات الآلاف، وإعدام حوالي ستة آلاف جزائري.

3: وبهذا يكون مجموع الذين مستهم هذه الثورة مباشرة، في أجسامهم، عدا الجرحى والمفقودين حوالي 80500 جزائري، وهو رقم مخيف وكبير جدا، يعكس مدى إصرار الجزائريين على نيل استقلالهم وحريتهم، بالنفس والنفيس، ويدل على بربرية الاستيطان، والاستعمار الفرنسي الذي كان ضد الإنسانية، وضد الفطرة والطبيعة، كان عليه أن يغير الشعار الثلاثي للثورة الفرنسية (- حرية - مساواة - إحاء) إلى شعار (قتل - نفي - تشريد) وفي المقابل، خسر العدو حوالي عشرين ألف جندي⁽¹⁴⁾ في 340 معركة التي استمرت حوالي عاما.

تبدو خسائر الفرنسيين لأول نظرة قليلة، لكن عندما نضعها، في سياقها التاريخي وضعف الإمكانيات، المادية الدفاعية للجزائريين، يكون عندئذ الرقم كبيرا، لأن المعمرين كانوا يقتلون الجزائريين بوحشية وبعشوائية، فالانتقام طال كثيرا من الأبرياء، الذين لم يشاركوا في هذه الثورة، لا من قريب ولا من بعيد.

ب- مصادرة العقارات المنقولة والغير منقولة:

طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي، فطبق ما سمي الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، فتم حجز أراضي العرش⁽¹⁵⁾ بقوة بعد ثورة 1871، على 315 قبيلة⁽¹⁶⁾.

إن قانون الحجز الجماعي أقره الحاكم العام للجزائر في 31 أكتوبر 1845، وهو من بين أخطر القوانين التي عرفتھا الجزائر، ففي كل مرة يعامل فيها الجزائري كمجرم حرب وليس كثائر، مهما كانت الأسباب التي دفعته إلى فعل هذا العمل.

كان المعمرون يعملون كل ما في وسعهم لتحويل أراضي العرش، وأراضي الملك وأراضي البايك إلى ملكيات فردية، لذلك اغتنم المعمر الفرنسي فرصة ثورة 1871 للحصول على 500.000 هكتار من الأراضي، لتأسيس الملكية الفردية⁽¹⁷⁾.

كما تمت مصادرة مليون هكتار من الأراضي، انتزعت من أصحابھا، بعد هذه الثورة حسب ما صرحت به لجنة بيجو⁽¹⁸⁾.

وعندما رفض الجزائريون هذه السياسة الاستيطانية الماكرة، والتي كثيرا ما فسرھا كثير من الكتابات الفرنسية بأنها ترجع إلى الفكر المتحجر غير الاستقلالي للفرد الجزائري، الذي يرفض دائما السيادة الأجنبية⁽¹⁹⁾.

إن المواطن الجزائري، ليست له مشكلة، مع الإنسان الأجنبي، إن كان يحترم ويقدر معيشتة وظروفه وتاريخه، فالجزائري له مشكلة، مع كل من يهينه، ويتعدى على حقوقه، ووطنه فيسلب حريته، ويصادر سيادته، فإن كان الدفاع

عن الحرية والسيادة يعد تجرؤا، ورفضاً للأجنبي فنعم التصرف، بل هذا هو المواطن الجزائري الحقيقي، الذي يصلح لتعمير الجزائر ويكون العين التي لا تنام، حماية الوطن، من كل التهديدات الداخلية والخارجية.

4: هل ينظر الكاتب، إلى مقاومة أبناء جلدته الفرنسيين أيام الحرب العالمية الثانية بنفس النظرة التي نظرها إلى الجزائريين، حينما قاوم الفرنسيون التواجد الألماني على أراضيهم، بل ما كان لفرنسا أن تتحرر لوحدها، لو لم تساعدوا الدول الأوروبية الغربية، بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تعي جيدا قيمة ملكية الأرض بالنسبة للمواطن الجزائري، فهي مصدر رزقه الوحيد، وهي عنوان، حب الوطن والتمسك به، والدفاع عنه حتى الموت، لذلك سعت هذه السلطات، إلى تجريده من هذه الممتلكات، فبالغت في عملية مصادرة أراضيه. فلم يتحصل المعمرين إلى غاية سنة 1869، إلا على 207.000 هكتار من الأراضي، والتي قفزت إلى 2.500.000 هكتار بعد ثورة 1871⁽²⁰⁾.

تعرض المواطن الجزائري إلى عملية الحجز الفردي والجماعي، فبدأت بحجز ممتلكات قادة الثورة، ثم المشاركين فيها، ثم المواطنين العاديين الآخرين.

ففي 25 مارس 1871، جاء قرار السيد Lexis Lambert، لحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساعدة له. وفي 16 ماي 1871 طلب الحاكم العام للجزائر السيد De Guydon⁽²¹⁾ بتقارير مفصلة عن الوضعية العامة للجزائر وفي 07 جوان من نفس السنة تشكلت لجنة⁽²²⁾ حول الحجز ترأسها، السيد Marion رئيس فرقة المحكمة، والسيد Potras مستشارا، والسيد Rouchier محاميا والسيد Warnier⁽²³⁾ والسيد Tellier أمينا ولائيا عاما، و السيد Bobby مفتش الجمارك

والسيد Depionne محققا جمرکيا، على أن أول من نظر، ونظم عملية الحجز، والمسؤولية الجماعية الجنرال بيجو صاحب مشروع "المحراث والسيف"، إلا أن الإمبراطور نابليون ألغاهما بأمرية وزارية في 24 نوفمبر 1858، لكنه تراجع عنها، بسبب ضغط المعمرين، بتعليمية وزارية أخرى في 28 ديسمبر 1858⁽²⁴⁾.

لم يكن الحجز، بنوعيه الفردي والجماعي، نتيجة من نتائج ثورة 1871، وإنما أخذ هنا توسعا رهيبا لم تشهده الجزائر من قبل.

فكان الاستعمار الفرنسي يطبق هذا الحجز على كل الثورات، ففي ثورة الزعاطشة مثلا تم حجز 113 ملكية فردية، وتم معاقبة 25 قبيلة مشاركة في هذه الثورة، خاصة قبيلة بن علي⁽²⁵⁾.

ومن نتائج ثورة المقراني حجز 313 ملكية جماعية، 146 منها أعيد شراؤها بمتوسط 50 فرنك فرنسي للهكتار الواحد، بالنسبة للأراضي الزراعية، و10 فرنكات للهكتار، بالنسبة للأراضي الرعوية، و5 فرنكات، لشجرة الزيتون، أو أي شجرة مثمرة أخرى .

5: بيعت 46 ملكية، بـ 2.700.000 مليون فرنك، أما مجموع كل ذلك فقد قدر بـ 6.226.000 مليون فرنك⁽²⁶⁾.

كان الجزائريون، تحت ضغط التهريب والترغيب، يبيعون أراضيهم، أو جزء منها للمعمرين بأثمان بخسة، وخاصة تلك، التي لا تتوفر على عقود ملكية، وهي الثغرة التي تسلل منها المستوطنون للاستحواذ على أراضي الجزائريين.

وكان بعض الجزائريين يسترجعون أراضيهم، أو أراضي غيرهم، بالشراء بأثمان باهضة جدا عندما تتحسن ظروفهم المادية، وفي كل الحالات انتشرت ظاهرة السمسرة والمضاربة بأرض الجزائريين، هذا من جهة، ومن جهة

أخرى قام الجزائريون بكل الوسائل لاسترجاع أراضيهم، كلما سنحت لهم الفرصة، بالشراء أو الكراء، وبالدم، في كثير من الأحيان، المهم بالنسبة للفرد الجزائري، الأرض هي الوطن، وهي الجزائر، وهي الحرية، وهي الاستقلال. لقد مس الحجز الفردي والجماعي كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة فبالإضافة، إلى ظلم الحجز، عانى الجزائريون أيضا من ظلم غرامة الحرب والمقدرة بـ 19.000.000 مليون فرنك فرنسي، لـ 313 قبيلة، السابقة الذكر فقط زائد فوائد التأخر⁽²⁷⁾.

أما مجموع الغرامات، التي فرضت على الجزائريين، كنتيجة لثورة، 1871 قدرت بـ 37 مليون فرنك تقريبا، ومن لم يستطع دفع قيمة الحجز فورا، يسلطون عليه "غرامة الحرب" بقيمة 500.000 هكتار كمصادرة⁽²⁸⁾.

إن عمليات "ضريبة الحرب"، والحجز، والتغريم، والمصادرة، كلها أشكال ومظاهر استعمارية متطرفة، لسياسة استيطانية حاكمة، لذلك يشير الدكتور جمال قنان، إلى الآثار السلبية لثورة 1871، وهو أن المستعمر يهدف من وراء كل ذلك إلى قتل فكرة المقاومة، ووأدها إلى الأبد في نفوس الجزائريين، حتى ترسخ في أذهانهم، بأن فرنسا قوة لا تقهر⁽²⁹⁾.

إن إفقار الشعب الجزائري وتجويعه، كان من بين أسوأ ما تصبو إليه سياسة الاحتلال الفرنسي، فالنهب، والسلب، والاحتلال، واستنزاف طاقات الجزائريين المتعددة، من شيم وخصال المستعمر الفرنسي، لذلك فرض السيد غيدون، على منطقة القبائل وحدها غرامة مالية تقدر بعشرة ملايين فرنك فرنسي.

بالإضافة إلى تطبيق قرار عامل ولاية قسنطينة، السيد أليكس لامبير، الصادر في 31 مارس 1871، الذي يخص حجز أراضي الثوار⁽³⁰⁾.

يشير السيد القائد يحيى الشريف أحمد بن سليمان، مستشار عام بعمالة قسنطينة إلى وضعية مزرية في رسالة له⁽³¹⁾ إلى اللجنة البرلمانية الفرنسية بتاريخ 28 جويلية 1891 ذكر فيها: بأن ثلاثة أعراش فقدوا كل أراضيهم، إلا الشيء القليل، وهو عرش بجانة ببرج بوعريريج، والثاني عرش عامر بسطيف، والثالث عرش ريغة وهي بلدية مختلطة.

6: وبما أن صاحب الرسالة من هذه المنطقة الأخيرة فهو يشكو حال بلدته التي صودرت أراضيها، ولم يبق منها إلا 33.203 هكتار، بعد أن كانت 168.315 هكتار فأخذ منها الدومين، 60.000 هكتار أراضي غيب، وهي أراضي تغيب عنها مالكوها.

كان القائد يحيى الشريف صادقا مع نفسه ومع ضميره الذي كان يؤنبه، وهو يفسر وبعمق شراة المعمرين، خاصة في النظام المدني، في سطوهم على ممتلكات الجزائريين، بدون وجه حق، ولهذا أعرب الجنرال Guydon عن ارتياحه في أول أبريل سنة 1873، حين حصوله على 75.000 هكتار من الأراضي في بلد لم يكن ليحصل فيه على متر مربع واحد من التراب على حد تعبيره⁽³²⁾.

إذا كان هذا حال عروش، يملكها جزائريون كانوا يعملون إلى جانب الاستعمار الفرنسي ويتعرضون إلى كل صنوف الابتزاز، فما عسى أن يقوله الجزائريون الآخرون الذين كانوا في واجهة الصراع مع العدو الغاصب، إنه الاستعمار، الذي لا يهتم إلا بتحقيق مصالحه وكفى.

فهو يقرب إليه جهة، أو هيئة، أو شخصا، يستغلها، لتحقيق مآربه، ثم يستغني عنها، حينما تقف عائقا أمام مخططاته وتطلعاته، فالاستعمار، لا صديق له، إلا في حدود المصلحة، وتنتهي بانتهائها، فهلا استوعبنا دروس التاريخ، لمن يرغب أن يكون له تاريخ؟

مهما كان نوع الخدمات التي يقدمها الجزائري للمحتل الفرنسي، فإنه دائما في نظره رعية وأهلي، وعلى الأحسن، شبه مواطن أو مواطن، من الدرجة الدنيا في السلم الاجتماعي.

يؤكد هذا المنحى السيد Oucapitaine، الذي خاطب أهالي منطقة القبائل قائلا "سنعطيهم الأراضي ونعيرهم أدوات العمل، وسنجعل من هؤلاء المحرومين الفقراء ملاكا صغارا، وسيغدون إلى جانب مستوطنينا الفرنسيين، الذين جاؤوا بحثا عن الثراء السريع شبه مستوطنين" (33).

يقر السيد Oucapitaine هنا حقيقة تاريخية متأصلة في أدبيات الاستعمار الفرنسي، وهي أنه لا يهم المعمرين عامة، والفرنسيين خاصة، إلا الربح والثراء السريع، على حساب الغلبة من الجزائريين، الذين يعدون بالملايين، وإن صادفت أن رأيت في الجزائر شيئا من بقايا التحضر، فهو لا يخرج عن نطاق خدمة الطبقة الكولونيالية البرجوازية المميزة والتممايزة.

وهذا الأمير Guydon يرى في الثورات التي يقوم بها الجزائريون ضد فرنسا فرصة مواتية لتحرر فرنسا من التزاماتها السابقة (34) اتجاه الجزائريين.

ومن جهة أخرى، فهو يتأسف (35) ويتحسر للخطأ الفادح والخطير الذي ارتكبه دولته الفرنسية، عندما استمالت بعض الجزائريين إليها، باعتقادها

الوسيلة الأسلم والأبجح لتأمين مستقبلهم في الجزائر، ويتقون شر الثورات، التي يقوم بها الجزائريون الأحرار الشجعان.

7: فالسيد قيدون، يلوم كل الحكومات الفرنسية التي اعتقدت هذا الاعتقاد، ولكن الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة، أن الجزائريين كانوا رافضين للاستعمار منذ البداية وقاوموه بشتى الطرق والوسائل المتاحة لديهم، ولكنهم - أي الفرنسيون- لا يريدون أن يتعلموا من دروس التاريخ.

إذا كان السيد قيدون يتأسف لخطأ غير شرعي ألا يحق للجزائريين، أن يكون تأسفهم مشروعاً، وأن يثوروا ضد المضايقات التي طبقتها السلطات الفرنسية ضدهم.

فمثلاً في سنة 1852، اصطاد جزائريون 3 أرانب، في صيد جماعي، فكانت النتيجة سجن 53 منهم، وحكم على 53 الباقين، بغرامة مالية تقدر بـ 50 فرنك. وبالتالي اثار الدوار بسبب الإبادة المباشرة⁽³⁶⁾.

وبما أن الريف الجزائري هو الذي كان يتحرك، ويصنع الحدث، بظهور ثورات هنا وهناك لذلك عمل الاستعمار الفرنسي على توسيع دائرة المحرومين والفقراء في المجتمع الريفي لإخضاعه والسيطرة عليه.

ج- العيث بمنطقة القبائل:

I- توطين الأجانب في المنطقة:

في الحقيقة لم تكن سياسة العيث التي سلكها الاستعمار الفرنسي في الجزائر مقتصرة على منطقة، دون منطقة أخرى، بل عانى منها كل أبناء الجزائر، لكن منطقة القبائل في هذه الفترة كانت أكثر عبثاً، لاستغلالها، لورقة

الإثنوغرافيا للإيقاع بين العنصرين العربي والبربري، لكن سياستها فشلت أمام الإرادة الشعبية القوية الموحدة.

من جراء تطبيق النظام المدني في الجزائر، وفشل ثورة 1871، ازداد عدد الوفود من المهاجرين الأجانب الذين وجدوا كل الدعم والترحيب من النظام الجمهوري الاستعماري فأصبحوا مالكين للأرض، ومسيطرين عليها، مشكلين طبقة إقطاعية زراعية كبيرة، يؤثرون في القرار السياسي، ويوجهونه حسب، ما يخدم مصالحهم.

فبعد إخلاء منطقة القبائل من سكانها تم إعادة إعمار المنطقة، بنموذج استعماري جديد، فوسعت القرى التي بنيت قبل 1871، وأقيمت عليها مراكز سكنية أوروبية جديدة، على جانبي الطرقات الرئيسية وكان هذا نصرا كاملا، لمؤيدي الاحتلال الشامل من جهة، واستفزاز الجزائريين من جهة أخرى⁽³⁷⁾.

كان المدنيون في الجزائر من أشد الناس حماسا لإحلال النظام المدني محل النظام العسكري، لأن النظام الأول، يطلق يد المعمرين في عملية الجشع والتملك الواسع، من أجل تكوين ثروة طائلة، لذلك تهاطلت أعداد غفيرة من الأجانب بعد ثورة 1871 على الجزائر.

ففي عهد الجمهورية الثالثة أصدرت قانونا سنة 1871 يمنح بمقتضاه مائة ألف هكتار من أجود الأراضي إلى المهاجرين الفرنسيين القادمين من منطقتي الألزاس واللورين.

8: وفي سنة 1874 حلت بالجزائر، حوالي 877 عائلة فرنسية، من هاتين المنطقتين، فازداد بذلك عدد المستوطنين الفرنسيين، في هذه الفترة من 129.898 فرد إلى 195.418 فرد⁽³⁸⁾.

قدمت الحكومة الفرنسية عدة تسهيلات غير مسبقة للمهاجرين، فأنشأت لهم حوالي مائتين وعشرة مركزا استيطانيا، ووزعت عليهم حوالي 296.097 هكتار فازداد عدد المستوطنين حتى بلغ 267.672 فرد (39).

ومن أجل التمكين الفعلي للمعمرين في الجزائر استجابت لهم الجمهورية الثالثة بعد ثورة 1871 لكل مطالبهم، وبالتالي تم القضاء على مشروع "المملكة العربية" الذي أتى به الإمبراطور نابوليون الثالث، بل أيضا على نظام " المكاتب العربية" وتحقيق بذلك نظام اندماج الأوربيين في الوطن الأم (40).

هذه العملية الاستيطانية الكبيرة، أو ما أطلق عليها اسم "استعمار جديد" في عهد الجمهورية الثالثة من قبل الأستاذين الكريمين عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، فأرقامهم المقدمة لم تكن بعيدة عما أورده الدكتور أبو القاسم سعد الله أعلاه، فقد أكد جميعهم على وجود مائتي مركز أو قرية، منحت للمعمرين ووزعت عليهم حوالي 400 ألف هكتار مجانا فازداد تضخم المعمرين، فانتقل عددهم، من 248 ألف نسمة، سنة 1871، إلى 376 ألف نسمة، في سنة 1881 (41).

ولكي نقف على حجم الكارثة التي حلت بمنطقة القبائل، والتي تعرضت إلى استعمار استيطاني منظم ومبرمج، حيث طبق الاستعمار الفرنسي هناك سياسة ملء الفراغ، وهو تفريغ المنطقة من سكانها وتعويضهم بالمعمرين، أو البقاء على بعضهم في أماكنهم مع محاولة تجريدتهم وتميزهم عن باقي السكان.

حيث بدأ العمل بتصفية المنطقة من رموزها الثقافية والفكرية، وتعرضت العائلات الأرستقراطية إلى الإبادة من ذلك أن مجموع الأراضي التي صودرت من عائلة المقراني وحدها بلغت 228.298.955 مليون هكتار تضم 569 ضيعة فلاحية، وهي موزعة على الفروع التالية: أولاد الحاج المقراني، وأولاد عبد الله، وأولاد عبد السلام، وأولاد بلقندوز، وأولاد عبد الرحمان، وأولاد بورنان⁽⁴²⁾.

ونظرا لأهمية وكبر ممتلكات المقراني التي كلفت المسؤولين الفرنسيين، مدة طويلة لإحصائها استغرقت سنتين وأربعة أشهر⁽⁴³⁾.

2- محاولة تبشير وتسييح المنطقة:

تعرضت الجزائر إلى استعمار شامل، من كل القطاعات، وشارك فيها الفرد العسكري والطبيب ورجل الدين (قساوسة-أباء بيز..) والسياسي، ورجل الأعمال، والمفكر، والأديب والمؤرخ، كل حسب مجاله وقدرته، وصنعوا من كل ذلك استعمارا جديدا في الجزائر.

فمن نتائج فشل ثورة 1871، أنها تعرضت إلى عمليات تشويه وتغيير، فهدمت أغلب الزاويا ومنها زاوية صدوق مقر الطريقة الرحمانية، وضربت مراقبة صارمة على الزوايا المتبقية وحضر جميع الأموال، والتبرع بها للزوايا⁽⁴⁴⁾.

9: وهكذا أبعد الناس عن التمسك بمشروع الزوايا، بالقلق والتضييق على بعضها وتشويه صورتها أمام الشعب، وضرب بعضها بعضا، ومنعها من القيام بواجبها الخيري لإسعاف سكان المنطقة.

وفي المقابل، تشجيع بناء الكنائس، وتقديم كل الدعم المادي، والغطاء السياسي لدور المبشرين في المنطقة، فظهر مجهود تنصيري رهيب، ففي مطلع

1873 أنشئ مركز جديد للبعثات التبشيرية، في منطقة آيت عيسى في تقمونت، متبوعا بأربعة مراكز أخرى. وطلب من طاقم التبشير والتنصير عدم التطرق إلى مسألة التثليث، الخاصة بالمسيحية كمرحلة أولى، والتركيز فقط، على معاني الإخلاص والتفاني والإحسان⁽⁴⁵⁾.

فبعد تخريب الجزائر عامة تأتي عملية الإنقاذ بشروط عن طريق الإعانات المادية والمعنوية، التي تقدمها الإرساليات التبشيرية، لسكان المنطقة، مقابل تخليهم عن إسلامهم، إلا أن هذه السياسة، وغيرها من السياسات الجهنمية الاستعمارية قوبلت بالرفض التام، وأن الفرد الجزائري لا يقبل بأقل من أن يكون إنسانا كامل الحقوق، باستقلاله، ديناً، وتاريخاً، ومصيراً وحضارة.

فكثف الاستعمار الفرنسي، من مشروعه التنصيري، والذي كان شعاره في ذلك " اندماج الشعب القبائلي هو المستقبل"، فبنى خمسة مراكز للآباء البيض، في الفترة الممتدة بين سنة 1873-1876 في الأماكن التالية: توريرت عبد الله بالزوادية، تلقموت عزوز عند أهل آيت عيسى، ببنونوح عند أهل آيت إسماعيل (بوغني)، وبآيت الأربعاء لدى أهل آيت بني وافي، وفي قازن عند أهل آيت منقالات (عين الحمام)⁽⁴⁶⁾.

لم تتعرض منطقة القبائل إلى التنصير فقط، بل إلى التجهيل أيضاً، ولإنجاح التنصير شرع المستعمر الفرنسي في تطبيق مشروع التعليم العلماني، فبعض الجهات الرسمية كالمستوطنين رفضوا تعليم السكان، مهما كان نوع هذا التعليم حتى يبقى سكان الجزائر عامة يتخبطون في ظلام الجهل والامية، فرفض هؤلاء بناء المؤسسات التعليمية للجزائريين ليبقى السكان كيد عاملة رخيصة،

يخدمون مصالح المعمرين فقط، كشق الطرقات وفتح القنوات المائية والعمل كخماسين في الأرض، وتجنيدهم في الجيش الفرنسي، داخل وخارج الجزائر. وكان هؤلاء المعمرين يتحججون بمبررات واهية، كون الجزائريين لا يرغبون في التعليم. نعم لقد قاطع الجزائريون في البداية التعليم الفرنسي، لأنه تعليماً علمانياً، تبشيراً يتنافى مع عناصر هويتهم، لذلك لم يجدوا إلا الزوايا، التي تشفي غليلهم، ولو بالحد الأدنى من التعليم.

10: إلا أن كل ذلك العمل الجبار باء بالفشل، أمام تمسك السكان، بهويتهم العربية الإسلامية ففروا إلى الزوايا والكتاتيب كآخر ملاذ لهم، لحمايتهم من بشاعة التنصير، وبالتالي تكون الزوايا قد حافظت على تاريخ وهوية المنطقة بدون منازع، رغم ما تعرضت له من حصار وتشويه بغية عزلها عن محيطها، وحتى لا تلعب دور المنقذ للسكان، من بطش الاستعمار وضغط التبشير وتعمل في المقابل على توعية المواطنين بما يحاك ضدهم. مما دفع الكاردينال Lavigerie⁽⁴⁷⁾ لأن يعترف سنة 1885، بعدم جدوى التبشير الفردي و ضرورة البحث عن صيغة جديدة لنجاح التبشير الجماعي.

فأصيب المشروع التنصيري بانتكاسة كبيرة في المنطقة، الشيء الذي جعل الحاكم العام السيد Tirman، يصاب بخيبة أمل كبيرة، فيصرح قائلاً: لم يكن لدى السكان المحليين أي استعداد لتقبل المسيحية⁽⁴⁸⁾.

أرادت فرنسا علمنة الجزائر عامة، ومنطقة القبائل خاصة، بهدف القضاء على الشريعة الإسلامية، ففي سنة 1879، لجأت السلطة الحاكمة بالجزائر إلى تعيين أول قاض وموثق بتيزي وزو، ونشر القرار في الجريدة الرسمية، حيث تم تعيين السيد سي البشير بن مصباح باش عدل أهل بني عبد الجبار

(بالقبائل الصغرى) ووقع القرار السيد Albert Greve بالجزائر يوم 29 ماي 1879⁽⁴⁹⁾.

ومما يؤكد رفض المعمرين تعليم الجزائري أن السيد Pierre Martin الذي كان رئيس إحدى بلديات منطقة القبائل، والذي وصف الجزائريين "بالمُنحوسين"⁽⁵⁰⁾.

أما الإرساليات التبشيرية فلها رأي مخالف تماما فيما يخص تعليم الجزائريين، فهي مع فكرة فتح مجال التعليم أمامهم، واستدراجهم شيئا فشيئا بالوسائل الاغرائية المتنوعة بهدف استمرار الوجود الفرنسي، وتسهيل عملية التخاطب وتنصير المسلمين⁽⁵¹⁾.

إن الاختلاف بين المعمرين، والتبشيريين، في تعليم الجزائريين من عدمه، لا يفسد القضية، فهم وإن اختلفوا في الوسائل، فإنهم متحدون في الهدف الأكبر، وهو فرنسة الجزائر، أرضا وشعبا وثقافة، ومن أجل تدمير، ما تبقى تدميره في منطقة القبائل ودائما في إطار تمسيح المنطقة اتخذت عدة إجراءات ومشاريع، والتي كانت تتم بصفة ماراطونية، منها مشروع المدارس الوزارية، والذي كان ذلك على عهد السيد Julle Ferry في كل من: تمازيرت، وجمعة نساريغ، وتيزي راشد، وتاوريرت ميموت، لدى أهل بني بني⁽⁵²⁾.

كثرت المشاريع التدميرية وقل الإقبال عليها، لا شيء إلا لأنها مشاريع دخيلة، كان الغرض منها طمس المعالم الوطنية، والحضارية، للمنطقة، وجعلها منطقة جذب وتجاذب لعدة تيارات فكرية هدامة، تكون نبراسا وعنوانا، للمشروع الفرنسي التغريبي التخريبي.

11: جوهت كل هذه المشاريع الضخمة، بالمعارضة، والرفض التام لها، وتحذير الناس من خطورتها، على مستقبل المنطقة بصفة أخص وعلى الجزائر بصفة أعم. كل تلك المشاريع كان يشتم من ورائها رائحة الحقد والإهانة، وتفتيت، وتفريق القبائل ونزع فتيل الحرب، والثورة، إلى الأبد، وتركيع وإذلال سكانها الذين وقفوا كرجل واحد ضد التواجد الفرنسي بالمنطقة، إن الأمة التي نهضت ساعة محاربة للظلم والاستعمار، هي قادرة على محاربته، ورفضه، إلى قيام الساعة.

II- الآثار الإيجابية:

إن المصائب والشدائد والحن ليست شرا، في كل الحالات، بل هي منح وفرص ومحطات، تكون أحيانا أكثر من ضرورة، للوقوف وقفة، تأمل، ودراسة واستخلاص العبر والنتائج، واستعمالها زادا قويا، للرجوع بقوة إلى مراجعة الذات، وإعادة تحصينها مرة ومرات حتى تبقى صامدة صمود الجبال الراسيات أمام كل خطر طارئ مهول.

لذلك فإن ثورة 1871، ومن ورائها الطريقة الرحمانية، والتي تتواجد بقوة، في قسنطينة وفي منطقة القبائل، قد خرجت منتصرة، ولو معنويا، ولبعض الوقت، لذلك استمر جهاد الطريقة الرحمانية بارزا، من زاويتها بمدينة نفطة بتونس، في ثورة ناصر بن شهرة 1804-1884⁽⁵³⁾، الذي واصل كفاحه، ضد الاحتلال الفرنسي، طيلة 24 سنة، وذلك من سنة 1851 إلى سنة 1875.

إن ثورة 1871، أصلت في نفوس أبنائها، الروح الوطنية الصادقة، والاستماتة في الدفاع على أرض الآباء والأجداد، فأثبتوا بذلك فكرة، تواصل

الأجيال للتدليل على أن منطقة القبائل قلعة مستعصية على الأعداء، بفعل تلاحم أبنائها.

حتى مراكز التبشير التي استغلت فرصة انتشار الفقر، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، لمنطقة القبائل، فقد منيت بهزيمة نكراء: مما اضطر السلطات الاستعمارية، إلى إغلاق المدارس التي فتحتها اليسوعيين⁽⁵⁴⁾.

فرغم القمع الذي سلط على أتباع الطريقة الرحمانية، إلا أنها بقيت حاضرة بقوة في ثورة الأوراس سنة 1879، وأصبحت هذه الثورة تقاوم الاستيطان الفرنسي تحت راية نفس الطريقة بقيادة محمد عبد الرحمان أمزيان الذي سمي نفسه "أمير جيش الجهاد"⁽⁵⁵⁾.

فقد طلب من بعض كتابه إيصال رسائل للانضمام، إلى ثورة 1879، وذلك إلى كل من: وادي عبده، وبوزينة، وبني وجانة، وقبائل زاوارة بجرجرة⁽⁵⁶⁾.

ومن أجل التضييق على الطريقة الرحمانية، ووضعها تحت المجهر، ومراقبتها عن قرب. كانت الأسلحة منذ سنة 1871، تخضع لرقابة مشددة وصارمة وكانت رخص حمل السلاح تمنح بتقدير وكانت قيمتها، ثلاثين فرنكا⁽⁵⁷⁾.

12: استعملت السلطات الفرنسية في الجزائر كل الوسائل الخسيسة لقمع ثورة 1871 منها أنها رفعت القيمة المالية لرخص حمل السلاح إلى 30 فرنكا، وهي قيمة مرتفعة جدا لسبيين هما: - **السبب الأول**، يعود في اعتقادنا إلى المستوى المعيشي المتدني للسكان، وإلى الفقر المدقع، الذي كان ظاهرا للعيان، على سوء حالهم وأحوالهم، - **السبب الثاني**، يعود إلى أن حمل السلاح بالنسبة للإنسان

البدوي، شيء مقدس لا يمكن التفريط فيه أبدا، رغم مجهود فرنسا في تجريد أهل المنطقة من سلاحهم.

أما هدف فرنسا من رفعها لقيمة رخص حمل السلاح، فذلك واضح وبيّن، حتى يزهد السكان في اقتنائه، وشرائه، وبالتالي تحد من انتشار الأسلحة، حتى تضعف المقاومات الشعبية وتحاصرها، وحتى تتخذها السلطات الفرنسية، ذريعة لنزع سلاح المقاومة، لأنها تعلم أنهم غير قادرين على الدفع، ومع ذلك بقي الحصول على السلاح أحد أهم الانشغالات الأساسية للشوار.

خاتمة:

كانت لثورة 1871 بقيادة الطريقة الرحمانية نتائج، وانعكاسات وآثار مادية ونفسانية خطيرة على سكان منطقة القبائل، بصفة خاصة، وعلى عموم الجزائريين عامة.

إلا أن الأبعاد الداخلية والخارجية والمظاهر التي تظاهرات بها الطريقة الرحمانية وانكفائها على نفسها، ولم تشملها، وتجديد فروعها، حيث زرعت الأمل بين صفوفها، ورابطت مع المرابطين الآخرين، في الذود على الدين، والوطن، ويكفيها شرفا وفخرا أنها ما تقاعست يوما في نصرة الحق، وكسب الرهان والوقوف، في وجه، مشاريع العلمنة، والنصرنة والمسحنة، والفرنسة.

الموامش

1- ينفي السيد رين، صفة التعصب الديني لثورة الرحمانيين في سنة 1871 ودليله في ذلك أن رحمانيين الجنوب، بقوا مسالمين وهادئين، إلا أنهم في الحقيقة تعرضوا أيضا إلى القمع والسلب والنهب، وفيه إشارة على أنهم ثاروا من أجل مصالحهم الخاصة، أو بسبب سوء أحوال معيشتهم أنظر:

Louis Rin, Marabout et Khouans, Etudes sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, 1884, P112.

2- أقيمت عدة محاكم عسكرية في مناطق متفرقة من الوطن، بقسنطينة، والبليدة والجزائر العاصمة، وعنابة، وعدة محاكم خاصة، وكلها محاكم شكلية، لأن النطق بالحكم، كان كله سياسيا، بدون وكلاء الدفاع عن المتهمين.

3- جزيرة بركانية صغيرة، في قارة أقيانوسيا، جنوب شرق آسيا مناخها استوائي تشتهر بإنتاج البن وجوز الهند والماشية.

4- Francine de Saigne , Bordj Bou Arreridj, L'insurrection de 1871, Editions de l'Atlantique, Paris, 1988, p53

5- هناك تضارب في الأرقام، فيما يخص مجموع الجزائريين، المنفيين إلى جزيرة كليدونيا الجديدة، على الأقل بين السيدين، بسام العسلي، الذي قدم عدد 104 جزائري، والوزير سيف الإسلام، الذي قدرهم بـ 500 منفي جزائري.

6- بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط2، دار النفائس بيروت 1983 ص177. بينما يشير الوزير سيف الإسلام، أن تاريخ وفاة بومزراق كان في سنة 1906.

7- بسام العسلي، نفس المرجع، ص.178

8- لتسليط المزيد من الضوء، على شخصية، الشيخ الشريف بن علي أنظر الوزير سيف الإسلام، فن الكتابة الصحفية عند العرب، في القرن التاسع عشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 41-69.

9- فر من سجن كليدونيا، والتحق بالحجاز، ثم سمح له بالدخول، إلى فرنسا فتوفي بها.

10- الوزير سيف الإسلام، ثورة المقراني في حديث مع الأولاد، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص 53.

11- رئيس الجمهورية الفرنسية.

12- الوزير سيف الإسلام، ثورة المقراني، ص. 68.

- 13- نفس المرجع، ص 69.
- 14- نفس المرجع، ص 70.
- 15- الأراضي المشاعة، يتصرف فيها سكان القبيلة، أو العرش، أو الدوار يستغلونها جماعيا، ظهرت هذه الملكية في المغرب العربي، منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وتسمى أيضا أرض السبيقة، في الغرب الجزائري، انظر: ناصر سعيدي، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 44-45.
- 16- Fernand Dubout, Des droits actions sur la terre arche, ou sabga, en Algérie, Editions Godde, Paris, 1928, p73.
- 17-Eugene Guernier, le destin de l'Afrique du nord, la berbérie, - 17 l'Islam et la France, tome second, Editions de l'Union française, Paris, 1950 p56.
- 18- Tunis1928 p La Comité Bijaud, La colonisation officielle de 1871-1895
- 19- Eugene Guernier, Op-cit p130
- 20- La Comité Bijaud, Op-cit p 41.
- 21- قيدون حاكم عام للجزائر، نزل بأرض الجزائر، في 9 أفريل 1871، تم تعيينه بأمر في 29 مارس 1871.
- 22- Louis Rin, Régime pénal de l'indigénat en Algérie, le séquestre et la responsabilité collective, Adolphe, Jourdain, Alger, 1880, p36.
- 23-Warnie، يكتبها البعض فارني، هو طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832، ألحق بالتقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، لكن الإمبراطورية أخلته على التقاعد بعد ذلك، كرس وقته في تأليف الكتب للدفاع عن المصالح الكولونيالية بالجزائر وكان ذلك في كراسات الجزائرية "Les Cahiers algériens". انظر، صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص77. نقلا عن: Claude Martin, les Israélites, p23-24
- 24- Louis Rin , régime pénal p 2625 .
- 25- Ibid p 24 .
- 26- Ibid ,p 40

- 28- الزبير سيف الإسلام، ثورة المقراني، ص. 64.
- 29- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993 ص. 15.
- 30- الزبير سيف الإسلام، ثورة المقراني ص. 67.
- 31- للاستزادة أكثر حول هذا الموضوع أنظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص. 224.
- 32- ش، ر، أجرون، المجتمع الجزائري في مختبر الأيديولوجية الكولونيالية مقاومة القبائل للاندماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2004 ص. 38.
- 33- نفس المصدر، ص. 39.
- 34- يقصد بها تلك التعهدات الرسمية، التي تعهدت بها فرنسا حين احتلت الجزائر، والتي تنص على احترامها، لعادات، وتقاليدها، وديانها، ولغة، وتاريخ وحضارة الجزائريين، وإلّا لا تتدخل في شؤونهم الخاصة. وبذلك وقع الفرنسيون بأيديهم على شهادة وفاة هذه التعهدات. لأن مجيئهم إلى الجزائر لم يكن عبثا وإنما بنية البقاء والخلود فيها، رغم أن بعض المؤرخين يطلقون، اسم مرحلة التردد، على الفترة الممتدة، من سنة 1830-1834.
- 35- ش، ر، أجرون، نفس المصدر، ص. 64.
- 36- ميشال هبارت، حكاية القسم الكاذبة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، 2002، ص. 71.
- 37- محمد الصغير فرح، تاريخ تيزي وزو، منذ نشأتها حتى سنة 1954، ترجمة موسى زمولي، منشورات زرياب، الجزائر، 2002 ص. 167.
- 38- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986 ص. 108.
- 39- نفس المرجع ص. 108.
- 40- عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ص. 272.
- 41- نفس المرجع، ص. 272.

- 42- مزيان وشن، بجانة عاصمة إمارة المقرانيين، ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري من القرن 16-19، دار الكتاب العربي، الجزائر 2005 ص. 156.
- 43- يحي بوغزيز، مواقف العائلات الارستقراطية من محمد المقراني وثورته وأحداث أخرى من خلال الوثائق عن ثورة 1871 مجلة الأصالة العدد السادس يناير، فبراير 1972 ص 82.
- 44- ش، ر، أجرون، المصدر السابق، ص. 90.
- 45- نفس المصدر، ص. 127.
- 46- محمد الصغير فرح، المرجع السابق، ص. 190.
- 47- الكاردينال Lavigerie 1825-1892 رئيس أساقفة الجزائر، مؤسس جمعية الآباء البيض سنة 1868، قاد حملة تبشيرية شرسة، ضد سكان الجزائر وخاصة بمنطقة الشلف كان شعاره "الخبز في اليد والصليب في يد".
- 48- محمد الصغير فرح، نفس المرجع ص. 190.
- 49- نفس المرجع ص. 182.
- 50- نفس المرجع ص. 191.
- 51- نفس المرجع ص. 187.
- 52- نفس المرجع ص. 188.
- 53- للمزيد ، 1972 ص. 58.
- 54- ش، ر، أجرون، المصدر السابق ، ص. 128.
- 55- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998 ص. 172.
- 56- عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 ص 44-45.
- 57- ش، ر، أجرون، المصدر السابق، ص. 90.